

## القاعدة الثامنة

في اثبات العلم بأحكام الصفات العلى<sup>٢</sup>

قد شرع المتكلمون في اثبات العلم بأحكام الصفات قبل  
الشروع في اثبات العلم بالصفات لان الأحكام الى الأذهان اسبق  
والمخالفون من المعتزلة في اثبات الصفات يوافقون في احكام الصفات •  
٢١٧ ويسكونه طريقتين احدهما النظر والاستدلال والثاني الضرورة  
والبديهية ثم منهم من يرى الابتداء باثبات كونه قادراً اولى ومنهم من  
يثبت كونه عالماً اولا ثم يثبت كونه قادراً مريداً ومنهم من يبتدي  
بالاهادة ثم يثبت كونه قادراً عالماً

فال اصعب النظر في اثبات كونه قادراً اولا ان الدليل قد قام<sup>١٠</sup>  
على ان الصنع الجائز ثبوته والجائز عدمه اذا وجد احتاج الى صانع  
يرجح جانب الوجود فيجب ان يكون الصانع قادراً لان من الاحيا  
من يتعذر عليه الفعل ومنهم من يتيسر فسبرنا جملة صفات الحي روماً  
للعثور على المعنى الذي لاجله ارتفع التعذر وتحقق التأقي والتيسر

(٢) ب الاعلى - (٣) ب -

٢١٧ - (١٠٠٠) ب - (٢) ب فيرنا - (٣) ب ان نفع -

فلم نجد<sup>٤</sup> صفة الا القدرة او كونه قادراً فكان الذي صحح الفعل من  
الحي كونه قادراً هو علة لصحة الفعل والعلة لا تختلف حكمها شاهداً  
وغائباً وكذلك صادفنا احكاماً واتقاناً في الافعال وسبرنا ما لاجله  
يصح الاحكام والاتقان من الفاعل فلم نجد الا كونه عالماً وكذلك  
• رأينا الاختصاص ببعض الجائزات دون البعض مع تساوي الكل في  
الجواز وسبرنا ما لاجله يصح الاختصاص فلم نجد الا كونه مريداً ثم ٢١٨  
لم يتصور وجود هذه الصفات الا وان يكون الموصوف بها حياً  
لان الجماد لا يتصور منه ان يكون قادراً او عالماً فقلنا القادر حي  
وايضاً فانا لو لم نصفه بهذه الصفات لزمننا وصفه باضدادها من العجز  
والجهل والموت وتلك نقايص مانعة من صحة الفعل المحكم ويتعالى  
١٠ الصانع عن كل نقص

ولخصوصهم من العظمة على هذه الطريقة اسوة منها ما هو على  
الاشعرية سؤالان ومنها على المعتزلة اخران ومنها سؤال على جميع  
المتكلمين

١٥ اما السؤال الاول فقالوا انتم اذا نفيتم الحال وقتتم الاشياء في  
حقيقتها تميز بذواتها ووجودها فكيف يستمر لكم الجمع بين الشاهد  
والغائب الثاني انكم ما اثبتم في الشاهد فاعلاً موجداً على الحقيقة  
وان اثبتم فاعلاً مكتسباً فكيف يستمر لكم الجمع بين ما لم يتصور  
منه اليجاد وبين ما لم يتصور منه الاكتساب  
اجاب الاصحاب عن السؤال الاول باننا وان نفينا الحال صفة ثابتة

(٤) ب يوجد

٢١٩ لعين<sup>١</sup> مشار اليها لم ننف<sup>٢</sup> الوجوه والاعتبارات العقلية جمعاً بين الشاهد والغايب بالعلة والمعلول والدليل والمدلول وغير ذلك فان العقل اذا وقف على المعنى الذي لاجله صح الفعل من الفاعل في الشاهد حكم على كل فاعل كذلك

واما الثاني فانا وان لم نثبت ايجاداً وابداعاً في<sup>٣</sup> الشاهد الا انا<sup>٤</sup> نحس في انفسنا تيسراً وتأتياً وتمكناً من الفعل وبذلك الوجه امتازت حركة المرتعش عن حركة المختار وهذا امر ضروري ثم وجه تأثير القدرة في المقدور اهو ايجاد ام اكتساب نظر ثان ونحن بهذا الوجه جمعنا لا بذلك الوجه الذي فرقتم

اما السؤال على المعترزة قالوا من اثبت الحال منكم لم يثبت للفعل<sup>٥</sup> اثر من الفاعل الا حالاً لا توصف بالوجود والعدم والقادرية ايضاً عندكم<sup>٦</sup> حال فكيف اوجدت حالة<sup>٧</sup> حالة<sup>٨</sup>

والثاني انكم اثبتم تأثير للقدرة الحادثة في اليجاد وما اثبتم

٢٢٠ للقدرة في الغايب<sup>٩</sup> الا حالاً<sup>١٠</sup> فما انكرتم ان المصحح للايجاد هو كونه

قدرة لا كونه قادراً<sup>١١</sup> فما حصل في الشاهد لم يوجد في الغايب وما ثبت<sup>١٢</sup> في الغايب<sup>١٣</sup> لم يثبت في الشاهد ثم اثبتم تأثيراً في ايجاد حركات دون<sup>١٤</sup> الالوان والاجسام فان<sup>١٥</sup> جمعت بين الشاهد والغايب بمجرد الحدوث فقولوا ان القدرة الحادثة تصلح للايجاد كل موجود وان تقاصرت

(٣) ب بنير

٢١٩ - (١) ب تنفت - (٢) ب من - (٣) ب عنده - (٤) ب .....

- (٥) ب باليجاد

٢٢٠ - (١) ب .. - (٢) ب ذو - (٣) ب فلو -

القدرة في الشاهد حتى لم يجمع بين محدث ومحدث في الشاهد فكيف  
يصح الجمع بين محدث في الشاهد ومحدث في الغائب  
واما السوال على الفريضة قالوا هذا تمسك باستقراء الحال وهو  
فاسد من وجوه كثيرة منها انكم وجدتم في بعض الفاعلين ان البناء  
يدل على الباني وقلتم سبرنا صفات الباني فعثرنا على كونه قادراً فما انكرتم  
ان بانياً يصدر عنه البناء ويكون حكمه على خلاف هذا الباني حتى  
لا يستدعي كونه قادراً كما انكم ما رايتم بانياً الا بالة واداة فلو  
حكمتكم على كل بان بالة واداة كان الحكم فاسداً كذلك في كونه  
قادراً او ذا قدرة اليست المعتزلة تخالفكم في القدرة والعلم والارادة  
١٠ وانتم تقولون البناء يدل على كون الباني ذا قدرة وعلم و ارادة ثم لم ٢٢١  
تطردوا هذا الحكم غايياً فاذا يلزمكم دليل مستأنف في حق الغائب  
ولا يفنيكم دعوى الضرورة في هذا الجمع فانتم معاشر المعتزلة  
يلزمكم في استقرايكم الشاهد كون الصانع ذا قدرة وعلم و ارادة  
وانتم معاشر الاشاعرة يلزمكم في استقرايكم الشاهد كون الصانع  
١٠ ذا بنية والة واداة وبالجملة الاستقراء ليس يوجب علماً وان ادعيتم  
الضرورة فما بالكم شرعتم في الدليل  
قال الفاضل ابو بكر رحمه الله اذا كنا نعود في اخر الاستدلال  
بعد السبر والتقسيم والترديد والتحويم الى دعوى الضرورة فما بالنا  
لم ندع البديهة والضرورة في الابتدا

٥...٥ ب -

٢٢١ - ١١ - ١ - ٢ - ب ينفعكم - ٣ - ذات - ٤ - ب زرحمكم الله

٥...٥ - ب - وز الباقلافي - ٦ - ب - ٧ - ب التردد - ٨ - ب البديهة

فقول اذا احاط المرء علماً ببدائع الصنع وعجائب الخلق من سير المتحركات على نظام وترتيب واثبات الساكنات على قوام وتسديد وحصول الكاينات بين المتحركات والساكنات فمن جماد ونبات ومن حيوان ومن انسان وكل باحكام واتقان عرف يقيناً ان ٢٢٢ الصانع عالم حكيم قادر مرید ومن استراب عن ذلك كان عن العقل خارجاً وفي تيه الجهل والجا ولسنا نحتاج في ذلك الى اثبات فعل في الشاهد ثم طرد ذلك في الغايب بل الغايب شاهد والعقل رايد والبصر ناقد ومن حاول الاستدلال في مناهج الضروريات عمي من حيث يبصر وجهل من حيث يستبصر

واباب امام الحرمين عن سؤال الاستقرا بان قال نحن لم نستقر ١٠ الحال في الشاهد ولا نحكم على الغايب بحكم الشاهد لكننا نقول قام الدليل على حدوث العالم واحتياجه من حيث امكانه الى مرجح لاحد طرفي الامكان والمرجح اما ان يرجح بذاته ولذاته او بذاته على صفة او بصفة وراء الذات واستحال الترجيح والتخصيص بالوجود بالذات من حيث هو ذات لان الموجب بالذات لا يخصص مثلاً عن ١٠ مثل فان نسبة الذات الى هذا المثل كنسبته الى المثل الثاني فيجب ان يكون بصفة وراء الذات او بذات على صفة وقد ورد التنزيل ٢٢٣ والشرع بتسمية تلك الصفة التي يتأق بها التخصيص ارادة ثم الارادة

(٩) حاشية في المتن بنا

٢٢٢ - (١) ب فيه - (٢...٢) ب طرده - (٣) ب جية - (٤) ب -

- (٥) ب ذات

تخصص ولا توقع فالصفة التي يتأتى بها الايقاع والايجاد هي القدرة والفعل اذا اشتمل على اتقان واحكام وجب بالضرورة كون الصانع عالماً والارادة ايضاً لا تتعلق بشيء الا بعد ان يكون المرید عالماً وهذه الصفات تستدعي في ثبوتها الحيوة فوجب ان يكون الصانع حياً وقد نازعوه في تماثل الاشكال وتشابه الامثال وذلك عناد وجدال لكن الخصم يقول نسبة الصنع عندنا الى الذات كنسبته الى الارادة والقدرة عندكم فان الارادة عندكم واحدة وهي في ذاتها صفة صالحة يتأتى بها التخصيص مطلقاً ونسبتها الى هذا المثل كنسبتها الى مثل آخر وكذلك القدرة ولانها لا يتعلقان بالمرادات والمقدورات ١٠ قبل الايجاد فما الموجب لتخصيص حال الوجود بالايقاع ونسبة الارادة والقدرة الى هذه الحال كنسبتها الى حال اخرى فجوابكم عن تعلق الصفات بالمتعلقات ايجاداً هو جوابنا عن نسبة الذات الى الموجبات ايجاباً والسؤال مشكل وقد اشرنا الى حل الاشكال في حدث العالم وربما يقول الخصم الستم رددتم معنى كونه حكيماً الى ٢٢٤ ١٠ كونه مریداً او فاعلاً على مقتضى العلم ورد الكعبى كونه مریداً الى كونه قادراً عالماً ورد ابو الحسين البصري جملة الصفات الى كونه قادراً عالماً على رأي والى كونه قادراً على رأي والى كونه عالماً على رأي فنحن رددنا جملة الصفات الى كونه ذاتاً واجبة الوجود على جلال وكمال تصدر منه الموجودات على احسن نظام واتقن احكام ثم يشتق له اسم من نحو اثاره لذاته او اسم لذاته او اسم من حيث

٢٢٣ - ١١ ب بالصفة - ٢ ب هذا

٢٢٤ - ١١ ب الاسم - ٢...٢ ب -

تقدسه عن سمات مخلوقاته ويسمى الاول اسما، اضافة كالعلة والمبدا والصانع ويسمى الثاني اسما سلبية كالواحد والعقل والعاقل والواجب واشتهي ان تجري في هذه الاسامي مباحثة عقلية للانتصاف<sup>١</sup> والانتصاف

- فأقول العلة والمبدا عندكم يقال على كل ما استمر<sup>٢</sup> له وجود في ذاته ثم حصل منه وجود شيء آخر ويقوم به وقد يكون الشيء علة للشيء بالذات وقد يكون بالعرض وقد تكون علة قريبة وقد تكون علة بعيدة وواجب الوجود لذاته تام الوجود في ذاته وحصل منه ٢٢٥ العقل الاول هو علة له<sup>٣</sup> بالذات ام بالعرض فان كان علة له بالذات لا بالعرض فهو مبدأ له بالقصد الاول لا بالقصد الثاني ولم يكن<sup>٤</sup> واجب الوجود غنياً مطلقاً بل فقيراً محتاجاً الى كسب ولم يكن كاملاً مطلقاً بذاته لولا معلومه له بل كاملاً بغيره ناقصاً باعتبار ذاته كيف وهم يأبون ان يكون المعلول الاول وسائر الموجودات الا من لوازم تعقله بذاته فلا يكون توجيه<sup>٥</sup> واجب الوجود الاولي الا الى ذاته على سبيل الاستغناء المطلق عن الكل ووجوه<sup>٦</sup> سائر الموجودات اليه<sup>٧</sup> على سبيل احتياج الكل اليه وان قالوا هو علة بالعرض لا بالذات مبدأ بالقصد الثاني لا بالقصد الاول<sup>٨</sup> قاننا فما لم تكن العلة علة لشيء بالذات لا تكون علة لشيء آخر بالعرض وما لم يكن مبدأ الشيء بالقصد الاول لا يكون مبدأ الشيء بالقصد الثاني فيلزم ما لزم في الاول

٣) ب... ات - ٤) ب - ٥) ب بالانصاف - ٦) ب استمر  
٢٢٥ - ١) ب لا - ٢...٣) ب - ٣) ب وجه - ٤) ب ووجود  
٥) ب عنه - ٦) ب - ٧) حاشية -

فيبطل اطلاق لفظ العلة والمبدا عليه

وقول ايضاً كونه مبدا وعلّة لم يدخل<sup>٧</sup> في مفهوم كونه واجباً بذاته فان مفهوم انه علة امراضي ومفهوم انه واجب بذاته امر سلبي

وقد تمايز الامران والمفهومان ويدل كل واحد منهما على غير ما دل

• عليه الثاني فمن اين يصح لكم رد المعاني الى امر واحد وهو الذات ٢٢٦

فتمايز المفهومات والاعتبارات عندكم وتمايز الاحوال. عند ابي هاشم<sup>٨</sup> وتمايز الصفات عند ابي الحسن<sup>٩</sup> على وتيرة<sup>١٠</sup> واحدة وكلكم يشير الى

مدلولات مختلفة الخواص والحقايق واعتذاركم<sup>١١</sup> ان كثرة اللوازم والسلوب والاضافات لا تقتضى كثرة في صفات الذات واستشهادكم

١٠ بالقرب والبعد لا يغنى عن هذا الالزام فانا نلزمكم تمايز الوجوه

والاعتبارات بين الاضافي والسلبي اذ من المعلوم كونه علة ومبدا

للمعلول الاول امر او حال سلبي وليس يوجب المعلول من حيث انه

انتفا عنه الكثرة وليس كونه مسلوب الكثرة عنه موجباً للمعلول

ولا يلزم وجوده<sup>١٢</sup> شي<sup>١٣</sup> من حيث يسلب عنه شي<sup>١٤</sup> ولا يسلب عنه شي<sup>١٥</sup>

١٥ من حيث يلزم وجوده شي<sup>١٦</sup> ويخالف ما نحن فيه حال القرب والبعد

بالاضافة الى شي<sup>١٧</sup> دون شي<sup>١٨</sup> فان قرب الجوهر من جوهر قد يكون ٢٢٧

من باب الاضافة وقد يكون من باب الوضع وقد يكون من باب

الايين لكن لفظ القرب والبعد يطابق<sup>١٩</sup> على كل جوهرين تقارباً او

(٧) ب يوحد

٢٢٦ - (١) ب ز الجبائي - (٢) ب الحسين - (٣) ب محرف بشرون ?

- (٤) ب واعتقادكم - (٥) ب الوحد - (٦) ا وجود - (٧) ب -

٢٢٧ - (١) ب مطلق -

تباعدا بمقدار ما والمقادير بينها لا تنحصر في حدّ فقيل فعند ذلك  
تختلف بالنسب والاضافات وهي لا تنحصر فلو قلنا انها امران  
زايدان على وجودها ادى ذلك الى اثبات اعراض لا تتناهي  
لجوهرين متناهيين لكن ما فيه القرب والبعد متناهيين<sup>٤</sup> اعني الابن  
والوضع والاضافة فهي امور زائدة على ذاتي<sup>٥</sup> الجوهرين فمعرف ان  
المثال الذي تمثلوا<sup>٦</sup> به لازم عليهم<sup>٧</sup>

على اما قول الستم اثبتم الاضافة معني وعرضاً زائداً على الجوهر  
فافيدونا فرقاً معقولاً بين اضافة الاب الى الابن وبين اضافة العلة الى  
المعلول فان الاضافة هو<sup>٨</sup> المعنى الذي وجوده بالقياس الى شيء آخر  
وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس الى البنوة لا كالأب<sup>٩</sup>  
فان له وجوداً كالانسانية وكونه<sup>١٠</sup> مصدراً ومبداً هو المعنى  
الذي وجوده بالقياس الى المعلول وليس له وجود غيره وكذلك كل  
٢٢٨ علة ومعلول سوى العلة الاولى فتعرض له هذا المعنى<sup>١١</sup> وهو هذا  
المعنى<sup>١٢</sup> بعينه ثم حكتم بان الابوة معني<sup>١٣</sup> هو عرض زايد<sup>١٤</sup> فهلا  
حكتم بان العلية معني<sup>١٥</sup> هو عرض زايد<sup>١٦</sup> حتى يلزم ان يكون الايجاب<sup>١٧</sup>  
بالذات نوع ولادة<sup>١٨</sup>

وكثيراً ما دار في قبالي وخطري ان الذي اعتقدوه النصارى من  
الاب والابن هو بعينه ما قدره الفلاسفة من الموجب والموجب  
والعلة والمعلول<sup>١٩</sup> تكاد السموات يتفطرن منه<sup>٢٠</sup> وتنشق الارض<sup>٢١</sup>

(٢) ب - (٣) ب فان - (٤) ب ذات - (٥) ب مثلوا - (٦) ب عليه -

(٧) ب هي - (٨) ب ز علة و

٢٢٨ - (١...١) ب - (٢) ب - (٣) ب ز علية - (٤) ب قرب

- (٥) سورة ١٩، ٩٢

وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا وَمَا يُنْبِئُ لِلرَّحْمَنِ أَنْ  
يَتَّخِذَ وَلَدًا فَهُوَ تَعَالَى لَمْ يُوَجَّبْ وَلَمْ يُوَجَّبْ وَلَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوَلَدْ وَأَمَّا  
نِسْبَةُ الْكُلِّ إِلَيْهِ نِسْبَةُ الْعِبَادِيَّةِ إِلَى الرَّبُّوبِيَّةِ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ  
• وَمَبْدَعُهُ وَالْإِلَهَ كُلِّ مَوْجُودٍ وَفَاطِرُهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ  
وَالْإِلَهَ الْغَيْرِ<sup>١</sup>